العمَّال ودورهم في بناء الدولة
الحركة العُمَّالية في فرنسا (١٧٨٩–١٨٣٠م) أنموذجاً

م.د. قاسم عبد الأمير وسيم (*)

مقدمة

تعاضدت الثورة الصناعية Industrial Revolution مع الثورة الفرنسية ١٧٨٩م في تشكيل المجتمع الفرنسي من جديد، على وفق آليةٍ سياسية واقتصادية واجتماعية، فبعد انهيار المنظومة الملكية القديمة واضمحلال عهدها، وبروز مفاهيم العدالة والمُساواة وحقوق الإنسان، الأمر الذي حتَّم ظهور طبقاتٍ جديدة أخذت على عاتقها زمام المبادرة لتطبيق مبادئ الثورة، وكان مولد الطبقة العمَّالية في فرنسا من أبرز تلك النتائج، بعدما تمكَّنت البرجوازية من توحيد صفوف الشعب من فلَّاحين وعمَّال لتحقيق أهدافها في الوصول إلى الحكم، إذ أدى التطور الصناعي وما رافقه من صراع بين الرأسماليين من أصحاب المعامل، وبين العمَّال الطَّامحين إلى تحقيق أهداف الثورة، ولاسيَّما العدالة الاجتماعية، سبباً في وسم ذلك الصِّراع الذي شَهِدته فرنسا في القرن التاسع عشر، بالنضال العمَّالي ضدَّ الاستغلال السياسي.

من هنا تأتي أهمية الموضوع، فقد شارك العمَّال في جميع الأحداث السياسية التي شَهِدتها فرنسا في القرن التاسع عشر، وكان لهم أثرٌ بارزٌ في مسيرة النضال السياسي والاجتماعي، إذ لم يدَّخر العمَّال الفرنسيون جهداً لتحقيق أهدافهم، سواءٌ كان ذلك بتأسيس الجمعيات العمَّالية، أو التوجه نحو استخدام الأساليب الراديكالية في تحصيل تلك الحقوق.

تُعد ظاهرة التحول الاقتصادي والاجتماعي من العوامل المهمة في صراع الطبقات، ومن ثمَّ التحول السياسي، لاسيَّما في فرنسا التي اعتاد شعبها على انتهاج المبدأ الثوري في تحقيق أهدافهِ منذ عام ١٧٨٩م، إذ يُعد الصِّراع العمَّالي في فرنسا من أبرز مصاديق النضال السياسي والاجتماعي حتَّى يومنا هذا، إذ احتلَّت الطبقة العمَّالية مكانةً

(*) الجامعة المستنصرية / كلية التربية.

متميزة في مسيرة النضال الجماهيري، وأثَّرت وتأثرت في التحولات السياسية التي مرَّت بها فرنسا منذ ثورة ١٧٨٩م، وسنوات الإطار الزمني لهذهِ الدراسة وما بعدها.

اقتضت طبيعة الموضوع تقسيمه إلى مقدمةٍ ومدخل وأربعة مباحث، تناول المدخل الأوضاع العمَّالية قُبيل الثورة عام ١٧٨٩م، إذ شَهِدت فرنسا بين عامي (١٧٨٩-١٨١٥م) تطوراتٍ سياسية واقتصادية انعكست على أوضاع العمَّال، وهو ما استعرضه المبحث الأول: (التطور الصناعي وأثره على العمَّال الفرنسيين (١٧٨٩-١٧٩٧م)). كما صدر خلال تلك المدَّة مجموعة من القوانين العمَّالية، حاولت تنظيم شؤون العمَّال في ظلِّ المتغيرات السياسية التي عاشتها فرنسا بعد الثورة، الأمر الذي تطلَّب إصدار مجموعةٍ من القوانين حاولت تنظيم أوضاع العمَّال، وهو ما عالجه المبحث الثاني: (القوانين العمَّالية الصادرة بعد الثورة)، وبعد تولِّي نابليون بونابرت Napoleon Bonaparte (١٧٦٩-١٨٢١م) الحكم خلال الأعوام (١٧٩٧-١٨١٥م)، شَهِدت فرنسا تطوراتٍ سياسية انعكست على الطبقة العمَّالية الفرنسية بشكلٍ مباشر، الأمر الذي ناقشه المبحث الثالث: (تطور الحركة العمَّالية في ظلِّ حكم نابليون (١٧٩٧-١٨١٥م). إلَّا أنَّ حكمه لم يستمر طويلاً وعادت ملكية آل بربون إلى الحكم في فرنسا، رافق ذلك نشاطٌ بارز للعمَّال، الأمر الذي تعقَّبه المبحث الرابع: (أوضاع العمَّال في فرنسا في ظلِّ عودة ملكية آل بربون (١٨١٥-١٨٣٠م)). أمَّا الخاتمة فتضمَّنت أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث.

اعتمد الباحث على مجموعةٍ من الرسائل والأطاريح والكتب والموسوعات باللغة الإنكليزية، فضلاً عن الكتب باللغة العربية والمُعرَّبة التي رفدت البحث بمعلوماتٍ قيِّمة، يمكن ملاحظتها بهوامش البحث.

كان لكتاب أحمد حسن البرعي (الثورة الصناعية وآثارها الاجتماعية والقانونية)، الحيِّز الأكبر بين صفحات هذا البحث، إذ غطَّى جوانب اقتصادية واجتماعية في جميع المباحث، ورفد البحث بمعلوماتٍ قيِّمة، فضلاً عن ذلك كتاب إريك هوبزباوم (عصر الثورة أوربا (١٧٨٩-١٨٤٨م)، الذي تطرق إلى معلوماتٍ مهمة غطَّت جوانب رئيسة في المبحثين الأول والثالث، أمَّا الكتب باللغة الإنكليزية فقد أتى في مقدمتها كتاب (تاريخ الطبقات العاملة في فرنسا)«History of working classes in France لمؤلِّفهِ انس ماثليدوولاند Anees Mathilde Wergelan، الذي غطَّى جوانب مهمة في طيَّات البحث بكافَّة مباحثهِ، فضلاً عن ذلك كتاب (النقابية في فرنسا) Syndicalism in France لمؤلِّفهِ لويس ليفين Louis Levine، الذي زوَّد البحث بمعلوماتٍ قيِّمة في المبحثين الثالث والرابع.

مدخل: النشاط العمَّالي في فرنسا قُبيل الثورة.

ولِدَ الحراك العمَّالي من رحم الثورة الصناعية التي انطلقت من بريطانيا عام ١٧٧٦م، وانتشرت في باقي أنحاء أوروبا فيما بعد، لاسيَّما فرنسا التي دخلتها تلك التغيرات مبكراً، وأثرت على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، إذ تمخَّضت عن هذهِ الثورة ولادة طبقة عمَّالية أثَّرت وتأثرت

بالتطورات السياسية والاقتصادية في أوروبا بصورةٍ عامة وفي فرنسا تحديداً.

تبلورت التكتلات العمَّالية في فرنسا وأخذت بالنهوض، ويومها تمَّ تشريع (٨٨) حِرفة حسب نظام المِهَن، بموجب مرسوم ملكي عام ١٧٧٦م، وكان أبرزها تجمُّع صُنَّاع الجَواهر، غير أنَّ هذهِ التجمُّعات لم تتمتَّع بالحرية الكاملة، وكانت تحت وصاية أرباب العمل، بمعنى آخر أنَّها كانت خاضعة للاحتكار الحكومي والرأسمالي[١].

هيَّأ النمو السريع في اختراع الآلات البخارية، واستخدام المضخَّات البخارية عام ١٧٨٤م في استخراج الفحم والصناعات التعدينية، تحدياً آخر أمام الصناعة الفرنسية، التي استخدمت الخشب في صناعة الحديد والنحاس، ممَّا أدى إلى الاستغلال الجائر للغابات، وأسهم بشكلٍ آخر في تأخر الصناعة الفرنسية عن نظيرتها البريطانية[٢]، فضلاً عن ذلك واجه العمَّال الفرنسيون العاملين في مجال النسيج، صعوباتٍ أخرى بعد دخول الآلات الحديثة ومنافستها للعمل اليدوي، ممَّا أضرَّ بالعمَّال وزاد في مُعاناتهم في توفير الغذاء، في ظلِّ القوانين العمَّالية الجائرة التي وصلت إلى تشغيلهم مقابل أجورٍ رمزية تقترب من العمل المجاني في المشاغل والمحلَّات[٣]، بل تعدَّى الأمر ذلك، إذ أدى اختراع جيمس وات James Watt (١٧٢٦-١٨١٩م) للآلة البخارية عام ١٧٧٩م، وإدخالها في صناعة النسيج والتعدين إلى الاستغناء عن العمل اليدوي، والاعتماد على استخدام الآلة بشكلٍ أوسع، وحدوث فائض كبير في الإنتاج والبحث عن الأسواق لتصريفهِ[٤].

التطور الصناعي وأثره على العمَّال الفرنسيين (١٧٨٩-١٧٩٧م)

خيَّمت على فرنسا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ظروفٌ سياسية واقتصادية واجتماعية، أدَّت بمُجملها إلى انفجار الوضع الداخلي، وحدوث ثورةٍ عارمة أطاحت بالنظام الملكي، وامتدَّت أصدائها إلى العالم بصورةٍ عامَّة وإلى أوروبا بصورةٍ خاصة.

تمكَّن الثوار الفرنسيون في ١٤/ تموز/ ١٧٨٩م من إسقاط النظام الملكي، وإعلان الجمهورية، وتأسيس جمعية وطنية، وسُنَّ دستور يقوم على مبدأ المواطنة والحرية والمُساواة بين الأفراد، وذلك بحسب قانون حقوق الإنسان، الذي يُعد من أهمِّ مكاسب الثورة الفرنسية[٥].

تشاركت القوى الوطنية في مطالبها، ووظَّفت جهودها بين عامي ١٧٨٩-١٧٩٣م للقضاء على الإقطاع والفقر، ولاسيَّما الطبقة العمَّالية التي توجَّهت إلى باريس قُبيل الثورة وأسهمت بشكلٍ فاعل في أحداثها، باحثةً عن حقوقها، ومُطالبةً بأبسط متطلَّبات الحياة، بعد أنْ رفع الثوار شعار (الخبز)، الأمر الذي استنهض همم الفقراء[٦].

تضافرت عوامل عديدة في نهوض العمَّال الفرنسيين، إذ أثَّرت الثورة في سلوكيات الفرد الفرنسي وأفكاره على حدٍّ سواء، لاسيَّما بعد المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي نتجت عن التوسع الصناعي، والثَّراء المُفرط لأصحاب المعامل على حساب العمَّال، فضلاً عن ظهور المدن الصناعية وانعكاساتها على حياتهم وأساليب معيشتهم[٧]. فقد أتاحت تلك التطورات نمو الطبقة العاملة الفرنسية

بشكلٍ واضح، لاسيَّما مع معرفتهم بمطالب العمَّال الأوروبيين ونضالهم بصورةٍ عامة، وتوقهم إلى المشاركة في السياسة وتحصيل حقوقهم، من خلال التوجه نحو تأسيس الأحزاب والنقابات العمَّالية، والضغط على حكوماتهم من أجل تشريع القوانين التي تضمن حقوقهم، وتحسين واقعهم الطَّبقي وحمايتهم من التسلُّط الرأسمالي[٨]، إذ عانى العمَّال بعد الثورة الصناعية من الاستغلال الرأسمالي لهم ولأُسرهم، وعاش العمَّال ظروف الفاقة والفقر والعمل الجائر، وانعدام الشروط الصحية، الأمر الذي دفعهم إلى التوجه إلى التكتلات العمَّالية، وتوحيد صفوفهم لمواجهة أرباب العمل، وتزامن ذلك كلَّه وبشكلٍ موازي للتطور الصناعي[٩]، لاسيَّما أنَّ فرنسا شَهِدت منذ عام ١٧٨٩م تطور اقتصادياً وسياسياً مهَّد لظهور طبقةٍ عمَّالية فاعلة على المستوى السياسي[١٠]، بعد تحرر الفلَّاح الفرنسي من نير الإقطاع، وتوجه الحكومة إلى تحسين مستوى الإنتاج الزراعي، والاهتمام بالمحاصيل الإستراتيجية مثل (البنجر) لتقليل الاعتماد على السكَّر المستورد من جزر الهند الغربية، الخاضعة لتسلُّط الأسطول البريطاني، فضلاً عن صناعة الأقمشة الصوفية والملابس التي غالباً ما يقوم بها الفلَّاحون أنفسهم، في ظلِّ سياسةٍ حكومية مركزية تهدف إلى تطوير الصناعة[١١].

أدَّت السياسية آنفة الذكر، إلى تفاقم عددٍ من مشكلات العمَّال الاقتصادية، خصوصاً بعد ارتفاع أسعار الحبوب والخبز واللحوم لأكثر من ٣٧٪، فيما لم ترتفع الأجور أكثر من ٢٠٪. وهنا ارتفعت أصوات الطبقة العاملة للمُطالبة بحقوقها السياسية، والتوجه نحو الإضرابات العمَّالية(١٢)، بيد أنَّ الحكومة الفرنسية رغم إجراءاتها الاقتصادية عام ١٧٩١م، التي تكلَّلت بإلغاء الكمارك الداخلية بين الأقاليم وتحرير تجارة الحبوب، وجَّهت ضربةً إلى الحركة العمَّالية الفرنسية، بعدما أُلغيت التجمعات المهنية، الأمر الذي أحدث أزماتٍ دورية للعمَّال، بسبب تفضيل أصحاب المعامل، وتحديد الحدِّ الأدنى للأجور بمُستوى المعيشة دون حماية[١٣]، فضلاً عن ذلك المصاعب التي واجهها العمَّال بسبب التوسع الصناعي، إذ إنَّ المصانع الضخمة التي ضمَّت آلاف العمَّال، زادت من ضخامة الإنتاج الصناعي، الأمر الذي حتَّم التوسع بالأسواق لتصريف الفائض، فضلاً عن ذلك أدى تراكم رؤوس الأموال إلى تعزيز الطبقة الرأسمالية، وبالنتيجة تغيراتٍ جذرية في المجتمعات الأوروبية بصورةٍ عامة[١٤]، سيَّما بعد نشأة المدن الصناعية التي تركَّزت في المناطق الغنية بالمواد الخام من الفحم والحديد، واستقرار العمَّال بالقرب من مصانعهم ، بعد تعذُّر نقل الآلات الضخمة من أماكنها، رغم التوسع في بناء السِّكك الحديد واستخدام الطُّرق المائية، ما رفع حدَّة التنافس الرأسمالي، وعمَّق من المشكلات الاقتصادية للعمَّال الفرنسيين في تلك المصانع[١٥].

إنَّ الطبقة العمَّالية الفرنسية حتَّى عام ١٧٨٩م كانت طبقة وليدة، تركَّزت في المدن، لاسيَّما في باريس، فيما كان أغلبية الشعب الفرنسي يعملون في الزراعة، إلَّا أنَّ المُفارقة حدثت عندما تمكَّنت الطبقة البرجوازية من توحيد صفوف الشعب، وإعطاء الوعود للفلَّاحين بتخليصهم من الإقطاع، وكسب العمَّال إلى صفِّهم وقطع الوعود لهم بتحديد الأسعار والأجور، بما يتناسب مع طموحاتهم المتصاعدة في تحقيق الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي[١٦].

برزت الطبقة العمَّالية الفرنسية كنتيجةٍ طبيعية للثورة، وتميَّزت (طبقة) العمَّال بالوعي (الطبقي والطموح الطبقي)، بعدما استمدوا ذخيرتهم من مبادئ وأفكار الثورة، وما اكتسبوه من مهارات الثورة الصناعية، في مُقارعة الاستغلال الرأسمالي، والمطالبة بالتغير الاجتماعي وتحصيل حقوقهم بالحياة الكريمة، من خلال التشارك وتوزيع الثروات، سيَّما بعد التوجه العمَّالي نحو التنظيم العمَّالي وتوسع مؤسَّسات الطبقة العاملة الفرنسية[١٧].

مع ذلك لم تُحقِّق ثورة ١٧٨٩م آمال العاملين في تحصيل حقوقهم[١٨]، إذ ركَّز المجتمع الفرنسي ذو الأغلبية الفلَّاحية على إصلاح شؤون الزراعة، والعمل على تخفيض الضرائب الحكومية وسنِّ القوانين التي تُلائم ظروفه، وقد جاء ذلك في ظلِّ تردي الأوضاع الاقتصادية، والهجرة من الريف إلى المدينة، سيَّما إلى مدينة باريس، وارتفاع الطَّلب على المواد الغذائية[١٩].

تمخَّض عن ذلك تعزيز القيود العمَّالية التي صدرت قبل الثورة، منها ألزم قانونٌ صدر عام ١٧٩١م العمَّال بتسديد القروض التي أخذوها من أصحاب العمل، وكانت بمثابة قيدٍ عليهم، بعد أنْ منعت العمَّال من تغيير أماكن عملهم والانتقال إلى مكانٍ آخر دون تسديدها، وفي حال الانتقال يقوم رب العمل الجديد بأخذ نسبةٍ معيَّنة من أجر العامل، وخصَّ ذلك القانون العمَّال الصناعيين دون الحرفيين والفلَّاحين[٢٠].

أخفقت جهود العمَّال الفرنسيين في تحصيل حقوقهم من خلال الجمعية الوطنية، التي فضَّلت أصحاب العمل عليهم، ومنعتهم من تأسيس نقاباتٍ عمَّالية، تأخذ على عاتقها المطالبة بحقوق العمال سواءٌ كان بالنسبة لأجور العمل أو ساعات العمل، وتحسين ظروف العمل بصورةٍ عامة، وبذلك فقدت القوى العاملة أهميتها كقوةٍ موحَّدة لها وزنها في مواجهة أصحاب العمل[٢١]، وكان العمَّال الفرنسيون قد انقسموا إلى صنفين، الأول: العمَّال المهرة من الصناعيين الذين امتازوا بالخبرة والمعرفة الصناعية وإدارة الآلات وتشغيلها، وكان عددهم قليل نسبياً وأجورهم أعلى، أمَّا النوع الثاني فكان العمَّال غير المهرة، الذين ازدادت أعدادهم مع ازدياد استخدام الآلات، إذ كان عملهم لا يحتاج إلى خبراتٍ فنية عالية، فضلاً عن أجورهم التي كانت أقل من العمَّال المهرة[٢٢].

لم يتوانَ العمَّال الفرنسيون على قلَّتهم من الاشتراك في ثورة ١٧٨٩م، رغم اقتصار نشاطهم على الطوائف المهنية في باريس والعاملين في مجال الصناعات الصغيرة، إذ لم تصلهم آثار التركيز الصناعي بعد، ومع ذلك كان العمَّال يمتازون بوعيٍ سياسي أثَّر في الحياة السياسية، لاسيَّما أنَّ مطالبهم تقوم على أساس (العدالة)، وهي أبرز مطالب الثورة[٢٣].

دفع ذلك الواقع بالحكومة الفرنسية بعد الثورة، للاهتمام بالزراعة أكثر من الصناعة، وبدأت باستصلاح الأراضي الزراعية ورفع التعرفة الكمركية لحماية القمح المحلي، فضلاً عن تقديم القروض للفلَّاحين، والشروع باستخدام الأساليب الحديثة في الزراعة، الأمر الذي رفع إنتاج فرنسا عام ١٧٨٩م من القمح إلى ما نسبته ٣٤٪، وأيضاً شَمِل ذلك تنوع المحاصيل الزراعية[٢٤]، في ظلِّ سياسةٍ مركزية في الحكم تمثَّلت في بناء الجهاز الحكومي وفق تقسم الأعمال وزيادة

عـدد الموظَّفين وخصائصهم في إدارة الدولة، الأمر الـذي عزَّز فيما بعد الصِّراع بين الجمهورية الناشـئة وأنصار الثورة[٢٥]، لاسـيَّما العـمَّال الذين عانوا من الاضطهاد الحكومي والرأسمالي على حدٍّ سواء.

ولا غـرو، والوضـع هكـذا أنْ تنشـأ الطبقـة العمَّاليـة في فرنسـا في ظـروفٍ سياسـية واقتصادية واجتماعيـة أثـرت بـهِ، وتأثـر بهـا، بعد الهجـرة من الريـف إلى المدينة، والواقع المرير الذي عاشـته عند نشأتها، من قوانين عمَّالية ظالمة، واستغلال رأسمالي، الأمر الذي انعكس على بطء تكوين الطبقة العمَّالية في فرنسـا عن نظيرتهـا في بريطانيـا[٢٦]، الأمر الذي حفَّـز العـمَّال الفرنسـيين للاسـتمرار في مطالبتهـم بالحقوق والاسـتمرار في النضال العمَّالي، بعد فشل الحكومات الفرنسية المُتعاقبة في منحهم إيَّاها.

القوانين العمَّالية الصادرة بعد الثورة الفرنسية

تعاونـت الطبقـة الصناعية الفرنسـية الناشـئة مع الطبقـة الفلَّاحيـة القديمة وسـارت معها جنباً إلى جنب، ورغم تأخر الصناعات الفرنسـية قياسـاً إلى الصناعة البريطانيـة، إلَّا أنَّها أخذت طريقها إلى الأسـواق العالميـة، وإنْ كان ذلـك بوتـيرةٍ ضعيفة نسـبياً[٢٧]. بسـبب تأخر نشـوء الثورة الصناعية في فرنسـا، وعدم وضـوح معالمها بعد الثـورة، فضلاً عن انعكاس الأوضاع السياسـية على تطور الحركة العمَّاليـة التـي عُـدَّت (طبقـة خطـرة)، نظـر إليهـا المجتمـع الفرنسي بالريبة والشـك، نتـج عنها قيود صارمة فرضتها الحكومة الفرنسية على تحرك العمَّال وحريتهم في العمل[٢٨].

وبحكم تلك العوامل مجتمعةً، صدرت مجموعة من القوانين اهتمَّت بتنظيم أوضاع العاملين والعمل، كان من أبرزها قانون (الأرد)[٢٩] Alarde، في ١٧/ آذار/ ١٧٩١م، أو مـا يُعـرف بقانـون إلغاء الطوائف المهنيـة، فقد نصَّ هذا القانون وفق المادة السـابعة منه على حرية العمل دون قيـدٍ أو شرط، وخلَّص العمَّال من قيد الطائفة المهنية والتزاماتها، مقابل رسوم مزاولة مِهنة، فضلاً عن تحديـد التعليمات الحكومية الخاصة بالعمل[٣٠].

أدخـل هـذا القانون الحركـة العمَّالية في فرنسـا إلى عهـدٍ جديد، فقد أعطى الحرية للعمَّال في اختيار العمل المناسـب لهم أو المهنة التـي يريدونها، فضلاً عـن ذلك فتح عصراً جديداً من المنافسـة الصناعية في فرنسـا، بعد إدخال الأسـاليب العلميـة الحديثة في مجال الصناعة، واسـتخدامها بشـكلٍ واسع، ممَّا أثر سـلباً عـلى الصناعـات الحِرفيـة واليدوية، التي أضرت بواقع العمَّال بدرجاتٍ متفاوتة[٣١].

على الغرار نفسهِ صدر في ١٠/ حزيران/ ١٧٩١م قانـون (لوشـابوليه)[٣٢] Le Cjapeloer، وكان الهـدف مـن وراء هـذا القانـون إلغـاء البيروقراطية الإداريـة، وفتح باب التواصل بين العمَّال والحكومة دون الحاجة إلى هيئاتٍ وسـيطة بينهـا، بعد أنْ رأت الحكومـة أنَّ أيَّ تنظيـمٍ عـمَّالي يُشـكِّل خطـراً عـلى استقرار الدولة في حال إعلان الإضراب[٣٣]، بمعنى آخـر أنَّ تنظيم هـذا القانون قـد جاء لمنـع أيِّ تجمعٍ للعمَّال يمكن أنْ يحرك الوضع الداخلي، ومن جانبٍ آخر ضمان مصالح العمَّال وفق مبدأ حقوق الإنسان الذي أعلنته الثورة.

في الوقـت نفسـهِ اصطـدم هـذا القانـون مـع تطلعات العـمَّال بعد أنْ أكَّد عـلى (الحقوق الفردية للثـورة الفرنسـية)، التـي (تُناهـض عمـل العـمَّال الجماعـي) وحقَّهـم في الإضراب، كما منـع القانون

العمَّال من اختيار (رئيساً أو نقيباً) لهم، فضلاً عن منع أيِّ تجمع عمَّالي يُطالب بتحديد أجور العمل أو ظروف الإنتاج، خوفاً على مصالح أصحاب العمل[٣٤]، وبذلك تكون الحكومة الفرنسية قد منعت كلَّ محاولةٍ لتجمع العمَّال بصورةٍ مؤقتة أو دائمة، سيَّما بعد أنْ أدخلت مواد القانون ضمن الدستور الفرنسي القاضية بـ(حضر تكوين التجمعات العمَّالية)[٣٥]، وفرضت مواد أخرى في قانون العقوبات على العمَّال في حال تجمعهم أو المطالبة بحقوقهم في تحديد ساعات العمل أو رفع الأجور، وتصل العقوبة إلى الغرامة والسجن في حال التهديد والإضراب، أو الالتجاء إلى الوسائل العنيفة من قبل العمَّال[٣٦]. في الوقت نفسهِ اتجهت الحكومة الفرنسية نحو تطوير الصناعة، وقدَّمت حزمة من الإصلاحات الضريبية والمِنَح والإعانات، فضلاً عن فرض رسومٍ كمركية على الواردات لحماية الصناعة الوطنية، ومنح أصحاب المشاريع والاستثمارات الصناعية امتيازاتٍ خاصة والتركيز على الصناعات المهمة، مثل: صناعة السفن، والتعدين، والمنسوجات، ومنحها براءات اختراع[٣٧].

كبَّلت مواد قانون (لوشابوليه) حرية العمَّال، وأخَّرت بشكلٍ واضح تشكيل النقابات العمَّالية في فرنسا[٣٨]، ممَّا دفع العمَّال إلى التحرك في صيف ١٧٩١م، إذ شَهِدت باريس عقد اجتماعاتٍ كبيرة للعمَّال، نوقشت فيها مسائل العمل والأجور، وتشكَّل ائتلاف ضمَّ ألف عاملٍ في باريس وحدها، من عمَّال البناء والنجَّارين وغيرهم، والاتفاق على مواجهة الاستغلال وسوء المعاملة، إلَّا أنَّ الحكومة الفرنسية وفق القانون أعلاه تمكَّنت من منع (الإضرابات) و (استغلال) التجمعات ضدَّها، وأكَّدت على ضرورة الالتزام بالقانون وحماية المصلحة العامَّة، ومواجهة أيِّ اتحادٍ للعمَّال[٣٩]، فضلاً عن ذلك منعت الحكومة بمُوجب المادتين (٤١٤) (٤١٥) من القانون، أصحاب العمل من تشكيل أيِّ اتحاد يرمي إلى تخفيض الأجور بشكلٍ تعسفي من قبل أصحاب المعامل، وفرضت عليهم عقوبة في حال ذلك، تصل إلى السجن لمدَّة شهر وغرامة تتراوح بين (٢٠٠) و (٣٠٠) فرنك، ويبدو واضحاً التفضيل الذي حظي بهِ أصحاب العمل على حساب العمَّال، وبحسب العقوبات المُشدَّدة التي فرضت على تشكيل الاتحادات العمَّالية أو الدعوة للإضرابات المطالبة بحقوقهم[٤٠].

لم يثنِ ذلك العمَّال من تشكيل الجمعيات أو الأخويات العمَّالية التي أخذت بالانتشار منذ العام ١٧٩١م، وتفاوت نشاطها بين العمل السِّري والعلني، واهتم المنضوين تحت لوائها بمُواجهة الاستغلال الرأسمالي لهم، وتوفير الضمان الصحي لهم[٤١].

والملاحظ هنا أنَّ نشاط العمَّال ووعيهم النقابي كان في تصاعد، لاسيَّما مع مبادئ العدالة والمُساواة التي أقرَّتها الثورة، وكانت ذخيرتهم للنضال واللجوء للإضرابات والتضامن في تحقيق أهدافهم والمشاركة الفاعلة في الأحداث السياسية، في الاضطراب السياسي الذي عاشته فرنسا بين عامي ١٧٩٣-١٧٩٤م، وقد حقَّق العمَّال تقدماً هاماً في تلك الأحداث[٤٢]، إلَّا أنَّ مشاركة العمَّال في العمل السياسي عام ١٧٩٣م، كان يفتقر إلى وضوح الهدف والتنظيم الحزبي أو السياسي، فضلاً عن عدم وجود قائد عمَّالي يمكن أنْ يأخذ على عاتقهِ قيادة العمَّال، تحت لواء حزبٍ عمَّالي موحَّد، لذا اقتصر نشاطهم على الالتزام العاطفي والسَّعي

للحرية والكرامة[٤٣]، جاء ذلك كلّه في أجواءٍ سياسية عاصفة عاشتها فرنسا آنذاك، مهَّدت إلى تغيراتٍ سياسية هامَّة، طمح العمَّال من خلالها تحقيق أهدافهم.

تطور الحركة العمَّالية في ظلِّ حكم نابليون بونابرت (١٧٩٧-١٨١٥م)

شَهِدت فرنسا تطوراتٍ سياسية مهمة مهَّدت لتولِّي نابليون بونابرت[٤٤]، الحكم في فرنسا عام ١٧٩٧م[٤٥]، انعكست بصورةٍ واضحة على الحركة العمَّالية الفرنسية، لاسيَّما وأنَّ المجتمع الفرنسي لا زال يعتمد على الزراعة بالدرجةِ الأساس، ومثَّل الفلَّاحون الأغلبية منه، لذا فإنَّ أيَّ تحركٍ عمَّالي يطفو على السطح بسرعة.

والحال هذا قام نابليون بتقسيم الأراضي الزراعية إلى (نتف) وتوزيعها على الفلَّاحين، الأمر الذي أكمل (المزاحمة الحرة والصناعة الكبيرة المبتدئة في المدن). بكلماتٍ أخرى سهَّل هذا العمل تطور المجتمع البرجوازي، وأنهى بشكلٍ قاطع عودة الإقطاع والملكية الأرستقراطية للأرض، ليحلَّ محلَّها رأس المال البرجوازي[٤٦]، وفي نهاية الأمر الوصول إلى النهوض الصناعي.

ولا غرو أنْ يقتصر القانون المدني الفرنسي الذي صدر في عهد نابليون عام ١٨٠٠م، وبدأ العمل بهِ في ٢١/ آذار/ ١٨٠٤م على فقرتين أتت على ذكر العمَّال تحت اسم (إجارة الأشخاص) وتجاهلت بصورةٍ تامَّة حقوق العمَّال، وأعطت امتيازاتٍ واسعة لأصحاب العمل، وبمُوجب المادة الثانية التي أكَّدت على أنَّه في «حالة الخلاف الذي ينشأ بين العامل وصاحب العمل حول مقدار الأجر وإدارته، يؤخذ بقول صاحب العمل». وترك قول العامل بـ «الشك والريبة»[٤٧]، ويبدو أنَّ سبب ذلك قلَّة أفراد الطبقة العاملة الفاعلة وحجم تأثيرهم في المجتمع الفرنسي، ومن جانبٍ آخر ظهور طبقة جديدة من الرأسماليين الذين احتاجهم نابليون لدعمهِ.

ولم يقتصر الأمر على نابليون في تجاهل حقوق العمل، بل تعدَّى الأمر إلى الأحزاب الفرنسية الناشئة بعد الثورة، كالحزب الجمهوري TheRepublican party الذي تأسَّس عام ١٧٩١م، وتخلَّى عن مطالبهِ بالتمسك بالمبادئ الجمهورية وساير الحكم الإمبراطوري عام ١٨٠٤م[٤٨]، فضلاً عن ذلك حركة الكاثوليك الاشتراكيين[٤٩]، الذين اقتصرت مطالبهم بعد الثورة على الإصلاح الاجتماعي والديمقراطية السياسية، لتحديد حدٍّ أدنى من الأجور وحفظ كرامة الإنسان وفق مبادئ الدين المسيحي[٥٠].

وإدراكاً منهم لهذا، حمل العمَّال الفرنسيون الكنيسة وزر سوء معاملتهم، إذ اعتقدوا أنَّها مسؤولة بصورةٍ مباشرة عن خفض الأجور أو رفعها، وسخروا من رجال الدين الذين عدُّوهم ذراع الدولة، التي تحالفت مع أصحاب المعامل ضدَّهم، إلَّا أنَّ ذلك لم يمنع العمَّال الفرنسيين من الالتزام بتعاليم الكنيسة والتمسك بالعقيد المسيحية في أمورهم الحياتية مثل الزواج ودفن الموتى[٥١].

لقد كانت الأجور المشكلة الرئيسة التي واجهها العمَّال، إذ تناسبت عكسياً مع ازدياد عدد السكَّان في فرنسا، وتركزهم في تجمعاتٍ سكنية في المدن الصناعية الناشئة، والتطور البطيء في أعداد

العمَّال الصناعيين بالنسبة للمهنيين والحِرفيين[٥٢]، وشَهِد عام ١٨١٠م تدنٍّي واضح للأجور مع تزايد العمَّال وتصاعد التنافس الرأسمالي، فضلاً عن انعكاس الأزمات السياسية والاقتصادية وتوقف الأسواق الخارجية، حتَّى وصل الانخفاض في أجور العاملين إلى ما نسبته ٢٥٪ في صناعات النسيج والحديد والصلب، رافقها ارتفاع بأسعار المواد الغذائية[٥٣]، ولم تحقِّق الحركة العمَّالية أيَّ تقدمٍ ملموس في مسيرتها خلال حكم نابليون في ظلِّ التطور الكبير في المجال الصناعي والسياسي.

أوضاع العمَّال في فرنسا في ظلِّ عودة ملكية آل بوربون (١٨١٥-١٨٣٠م)

على أيَّة حال انتهى عهد نابليون وعاد الحكم الملكي في فرنسا، بعد تنصيب لويس الثامن عشر[٥٤] Louis XVIII (١٧٩٥- ١٨٢٤م)، بعد أنْ قضى مؤتمر فينا Vienna Conference (١٨١٤-١٨١٥م) بعودة الملكية، الأمر الذي مهَّد لعودة الاستبداد وتسلُّط الكنيسة من جديد[٥٥]، ممَّا آثار جميع طبقات الشعب الفرنسي، سيَّما العمَّال الذين تأثروا بذلك التغيير.

واجه المُجتمع الفرنسي انقسام خطير عام ١٨١٥م، تمثَّل بمؤيدي الملكية وأعداء الثورة من جانب، وأنصار الجمهورية المُطالبين بالحرية والعدالة الاجتماعية والحقوق المُكتسبة في ظلِّ الثورة من جانبٍ آخر، الأمر الذي حتَّم على لويس الثامن عشر اتخاذ سياسة حذرة في مواجهة ذلك التحدي[٥٦].

أتاحَ هذا الصِّراعُ بروز الأفكار الاشتراكية بشكلٍ أوضح، في ظلِّ الصِّراع بين البرجوازية والنظام القديم، واتَّخذ شكلاً ضدَّ الاضطهاد والاستغلال للعمَّال، لاسيَّما وأنَّ نمو الصناعة أدى إلى نشوء طبقةٍ رأسمالية استغلَّت من جانبها جهود العمَّال، وتسلَّقت إلى السلطة، الأمر الذي أعطى الفرصة للاشتراكيين بنقد التقدم الاقتصادي للبرجوازية على حساب الطبقة الكادحة من العمَّال[٥٧].

تطور هذا التيار الاشتراكي في ظلِّ تزايد أعداد العمَّال وتوجههم نحو العمل النقابي، واشتداد المنافسة الرأسمالية، حتَّى بات ذلك «صراعٌ حول البقاء»[٥٨]، سواءٌ كان ذلك الصِّراع يتم داخل المصنع، أو على مستوى تنافس الدول الصناعية التي تبحث عن أسواقٍ لتصريف منتجاتها.

تجلَّت دعواتُ المفكرين الاشتراكيينَ الفرنسيينَ بـ(سان سيمون)[٥٩] Sant Simon(١٧٦٠-١٨٢٥م)، لمواجهة الآثار الخطيرة التي عانى منها العمَّال في فرنسا، وطالب بتوزيع الثروات، وحقوقٍ عادلة بالأجور للعمَّال، والتركيز على أنَّ «الحصَّة الأساسية للإنسان وواجبه هو العمل»، إذ رأى سان سيمون أنَّ قيمة الناس تعتمد على مقدرتهِ على إنجاز عملٍ مُعيَّن يخدم الإنسانية[٦٠].

وعلى الغِرار نفسهِ طرح الكاثوليك الاشتراكيون برنامجهم عام ١٨١٥م، وأكَّد على محاربة الليبرالية الصناعية - الرأسمالية وسياستها ضدَّ التشريعات العمَّالية، وضرورة إيجاد حلٍّ للمُشكلات العمَّالية في ظلِّ النتائج الناجمة عن الثورة الصناعية، إلَّا أنَّ اختلاف الآراء السياسية بين أعضاء المجموعة أعاق وضع برنامج عمَّالي موحَّد، واقتصرت أعمالهم على الأعمال الخيرية ومساعدة العمَّال[٦١].

وفي الأحوالِ كافَّة لم يتمخَّض عن الدستور الفرنسي الجديد أيَّ تغيرٍ بعد عام ١٨١٤م سوى العودة بفرنسا إلى عام ١٧٩١م، إذ تمَّ إلغاء التصويت المزدوج، فضلاً عن تحديد مبلغ للتصويت مقداره (٢٠٠) فرانك، ممَّا أبقى الناخبين دون (٢٠٠) ألف ناخب من مجموع سكَّان فرنسا، البالغ (٣٠) مليون نسمة[٦٢]. ولا شكَّ أنَّ أشد المتضررين من هذهِ القرارات أغلبية الشعب الفرنسي ومنهم العمَّال بسبب ظروفهم الاقتصادية.

أمام هذا التحدي، والمشكلات السياسية والاقتصادية التي تعقَّدت أكثر بعد التطور الصناعي وإدخال الآلات بشكلٍ واسع في الصناعة، عدَّ العمَّال الفرنسيون أنَّ تلك التطورات سبباً في طرد الكثير منهم، ممَّا أدى إلى مهاجمة العمَّال في ٢٦/ شباط/ ١٨١٩م في مدينة ليون City of lion، لصناديق الآلات وحرقها، وتدخل القوات العسكرية لمنعهم وتقديم العمَّال المتمردين للمُحاكمة، فيما قامت المحكمة بتبرئتهم، تلبيةً لمطالب الرأي العام المتعاطف معهم[٦٣].

ومن الجدير بالذكر أنَّ استخدام المحركات البخارية، وكمية الطاقة البخارية في عشرينيات القرن التاسع عشر، كان ضئيل جداً ولا توجد إحصائيات لها بسبب قلَّتها، إلَّا أنَّ هناك عدد من المحركات الفرنسية تعود لتلك الأعوام أثَّرت في المجتمع الفرنسي، ووجدت صداها في مجال الصحافة والدعاية التجارية[٦٤]، إذ أسهم التطور الصناعي ونموِّ الطبقة العمَّالية بصورةٍ إيجابية إلى تطور الحركة الفنية في فرنسا والعالم.

ولا نبالغ إذا قلنا إنَّ ازدياد عدد المحركات البخارية في فرنسا خلال المدَّة (١٨١٥-١٨٣٠م) يؤشرُ على التقدم الصناعي فيها، إذ ارتفع عدد المكائن البخارية من (٢٠٠) محرك عام ١٨٢٠م، إلى (٦٠٠) محرك عام ١٨٣٠م، الأمر الذي عزَّز من الصناعات النسيجية والمعادن والسكَّر، فضلاً عن تطور وسائل النقل[٦٥].

في الوقت نفسهِ فشلت الملكية في إعادة فرنسا إلى ما قبل الثورة، وانتهى النظام القديم بلا رجعة، واعتنق المجتمع الفرنسي مبادئ الثورة، ودارت عجلة التاريخ إلى الأمام، وفقد النبلاء ورجال الدين سطوتهم[٦٦]، كما تغيرت العلاقات الفرنسية مع بريطانيا، واتَّجهت نحو التفاهم والوفاق والتعاون في المجالات السياسية والدولية، ومن ثمَّ بدأ عهد جديد من العلاقات اتَّسم بالتنافس الاستعماري[٦٧].

وبحكم تلك العوامل مجتمعةً ومع التطور الصناعي ونموِّ الفكر الاشتراكي في فرنسا، اتجه العمَّال نحو تأسيس جمعية الفحَّامين Coal workers Association عام ١٨٢١م، وفق الأُسس (السانسيمونية) في تنظيماتها الاشتراكية[٦٨]، فضلاً عن ذلك (جمعية ديفوار موتوبل) Devoir Mutul التي أُسِّست في مدينة ليون عام ١٨٢٣م، وطالبت بتحسين ظروف العمل والحصول على أجرٍ عادل[٦٩].

والملاحظ هنا ازدياد أعداد الجمعيات العمَّالية في فرنسا خلال المدَّة (١٧٩١-١٨٢٣م)، حتَّى وصلت إلى (١٣٢) جمعية في باريس عام ١٨٢٣م، وكانت خاضعةً لقوانين عام ١٧٩١م ومواده النافذة، لذا كان العمل السِّري سِمَةً لها، وتخفَّت تحت غطاء الجمعيات (ذات الطابع الإنساني)،

وبذلك تكون هذهِ الجمعيات النواة الحقيقية للعمل النقابي في فرنسا فيما بعد، من أجل الدفاع عن حقوق العمَّال[٧٠].

على أيَّةِ حال توفِّي لويس الثامن عشر عام ١٨٢٤م، وخلفه أخوه الأصغر شارل العاشر[٧١] Charles X (١٧٥٧- ١٨٣٦م)، الطَّامح إلى إعادة الملكية الاستبدادية، الذي أصدر حال تولِّيه الحكم مجموعةً من المراسيم الرجعية لإعادة فرنسا إلى ما كانت عليه قبل الثورة[٧٢].

وهنا برزت القوى العمَّالية تُناضل ضدَّ تلك الإجراءات، بعد تطور مهاراتها، وباتت طبقةً مهمَّةً من طبقات المجتمع الفرنسي، وازداد عددها، وتعدَّدت أماكن تواجدها وتنوع نتاجها، سيَّما بعد عام ١٨٢٤م، إذ قارعت القوانين الجائرة بحقِّها، التي منعت تأسيس الجمعيات العمَّالية، واستخدمت الدعاية للإصلاح، واتخاذ العمل الراديكالي في تحصيل حقوقها[٧٣]. من خلال توحيد جهود الجمعيات العمَّالية السِّرية وتقسيمها إلى عددٍ من الخلايا للتحايل على القانون، وكان في مقدمتها جمعية المعونة المتبادلة في مدينة ليون عام ١٨٢٨م[٧٤]، التي أدت دوراً بارزاً في الأحداث السياسية في فرنسا مع تصاعد الاضطرابات الاجتماعية بشكلٍ غير مسبوق فيها.

وينبغي أنْ نُشير هنا إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي عاشها العمَّال بعد الثورة، إذ إنَّ الأحياء الفقيرة، والمنازل الصغيرة التي يكاد لا يدخلها الضوء، فضلاً عن ظروف العمل السيئة وانعدام الشروط الصحية وسوء التغذية، وضعف المستوى المعاشي للعمَّال، أمَّا المصانع التي أُقيمت في الكنائس أو قصور النبلاء التي صادرتها الثورة، وغالباً ما كان العمَّال يحضون بمُعاملةٍ سيئة فيها بحكم سوء أوضاع العمل، وانعكاس الأوضاع السياسية بعد تولِّي شارل العاشر[٧٥]، أثرت بشكلٍ مباشر في شخصية العامل الفرنسي الذي كان يتميَّز بصفاتٍ ينفرد بها عن العمَّال في باقي أنحاء أوروبا، بل إنَّ هذا التخصيص بالصفات اختلف بين العمَّال الفرنسيين أنفسهم، وحسب أماكن تجمعهم، إلَّا أنَّ العامل المشترك بينهم هو توقهم إلى الحرية والعدالة والمُساواة[٧٦].

لم يأبه شارل العاشر لمطالب الشعب الفرنسي من مثقفين وفلَّاحين وعمَّال، وتمادى في استبدادهِ، حتَّى وصل الأمر إلى تكليف جول دي بولينياك[٧٧] Jules De Polignac (١٧٨٠- ١٨٤٧م) الذي كان من أشدِّ المعارضين لأفكار الثورة، الأمر الذي وحَّد جهود الجمهوريين والجمعيات العمَّالية لوضع تفاهم حول استخدام العصيان المُسلَّح، وذلك بعد فشل جهود الملكية في احتواء الأزمة[٧٨].

تلبَّدت سماءُ فرنسا بغيوم الثورة ضدَّ (شارل العاشر وبولينياك)، بعد المراسيم التي أصدرها، التي قيَّدت حقوق الصحافة، وإعادة الامتيازات القديمة للكنيسة، ومحاول القضاء على مُكتسبات الثورة[٧٩]، وفشل (بولينياك) بإشغال الرأي العام الفرنسي بنصرٍ عسكري عندما غزا الجزائر عام ١٨٣٠م، والتوسع شمال أفريقيا، إذ أصَّرت المعارضة على إنهاء الحكم الرجعي والعودة إلى الدستور والحياة البرلمانية في البلاد، وصوَّت (٢٢١) نائب من أصل (٣٧٩) على حلِّ البرلمان[٨٠].

ثار الشعب الفرنسي ضدَّ ملكية آل بوربون،

وتمكَّن الثوار في ثلاثة أيام من تحقيق النصر في ٢٧/ تموز/ ١٨٣٠م، بعد هروب شارل العاشر، وعجز الدول الأوروبية الرجعية عن مُساندتهِ، بسبب سرعة الأحداث، بعدما اتحدَّت قوى الشعب وفي مقدمتهم العمَّال الذين حملوا السلاح[٨١]، وبذلك بدأت في حينها صفحة جديدة من مسيرة الطبقة العاملة الفرنسية ونضالها المستمر من أجل تحصيل حقوقها.

الخاتمة

ارتبط النضال العمَّالي في فرنسا بالنضال الشعبي ضدَّ الاستغلال، وكانت الطبقة العمَّالية الوليد الشَّرعي للثورة الفرنسية عام ١٧٨٩م، تشرَّبت بمبادئها واتَّخذت شعاراتها هدفاً ترنو إلى تحقيقهِ، لاسيَّما مع التقدم الذي بدأت تُحرزه يوماً بعد يوم، الأمر الذي أهَّلها لتكون عاملاً محركاً للحَراك السياسي في فرنسا، وعاملاً مؤثر في بناء الدول وتطورها.

تفاعلت شخصية العامل الفرنسي مع الأحداث السياسية من الثورة ١٧٨٩م حتَّى وصلت درجة الغليان عام ١٨٣٠م، بعدما تمرَّست وزاد نشاطها بشكلٍ ملحوظ، متأثرةً بالأفكار الاشتراكية التي بدأت تأخذ طريقها إلى العامل الفرنسي، إلَّا أنَّ عدم وجود حزب سياسي أو قائد مُحنَّك أخَّر نهوض العمَّال إلى وقتٍ لاحق.

لم تُنصف القوانين التشريعية في فرنسا، العمَّال الذين واجهوا استغلال الرأسماليين وريبة الحكومة وشكِّ العامة، إذ كان نضال الطبقة العاملة الفرنسية محفوفاً بالمخاطر، وعطَّل دورها في بناء الدولة، والنهوض بواقع الصناعة ما أضعف الحركة العمَّالية وأبعدها عن واجبها الوطني وشغلها بالدفاع عن حقوقها والمُطالبة بقوانين عادلة.

ولا نُجافي الحقيقة إذا قلنا إنَّ السَّاسة الفرنسيين الذين تولَّوا الحكم، لم يعو أهمية الطبقة العاملة ودورها المستقبلي، إلَّا متأخراً، وتركوا العمَّال فريسةً للرأسماليين، والطَّبقة البرجوازية التي استغلَّتهم في تحقيق أهدافها في ثورة ١٨٣٠م، ونُكران دورهم فيما بعد.

تجاهل العمَّال الفرنسيون التجارب العمَّالية في بريطانيا، ولم يستثمروا الأدوات الإعلامية في الترويج لأهدافهم، ويبدو أنَّ انعدام التنظيم السياسي في الوحدة والهدف، أخَّر بشكلٍ ملحوظ تبوُّء العمَّال مراكز متقدمة في الحكومة.

وبحكم تلك العوامل ظلَّت الطبقة العمَّالية في فرنسا بين عامي (١٧٨٩-١٨٣٠م) طبقةً ناشئة، تقدَّمت ببطء ولم تُحرز الكثير على مستوى النشاط النقابي، كما لم تُحقِّق إنجازاً كبيراً على المستوى الصناعي والتقني، بالعكس عانت من التوسع في استخدام الآلة، وتأثيره على العمل اليدوي، إلَّا أنَّ ما يُحسب لها في هذهِ المرحلة، دورها في وضع حجر الأساس في مسيرة النضال العمَّالي، والبحث عن السُّبُل الكفيلة في تطوير الصناعة والارتقاء بمُستوى الدولة في ظلِّ منافسةٍ صناعية وتجارية واستعمارية شرسة.

الهوامش

(1) Annes Mathild Wergland, *History of Working Classes in France*, Chicago: the University of Chicago press, 1946, p.125.

(٢) فودة، عز الدين، **خلاصة الفكر الاشتراكي**، (القاهرة: دار الفكر العمَّالي، ١٩٦٧م)، ص١٠٥.

(3) Annes Mathild Wergland, Op. Cit., p.126.

(٤) فودة، مرجع سابق، ص١٠٧.

(٥) للتفصيل أكثر عن تطورات الثورة الفرنسية، يُنظر:

J. F. Bosher, *The French Revaluation*, Londone: W. W. Norton Compang, 1988, Pp.93-118.

(6) Karl Marx, *The Paris Commune.. I.M.T. Frederick Engels*, New York: New York Labor news Company, 1902, p.4.

(٧) رمضان، عبد العظيم، **تاريخ أوروبا والعالم الحديث من ظهور البرجوازية الأوربية إلى الحرب الباردة**، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ت.)، (الجزء الثاني: من تسوية فينا ١٨١٥م إلى تسوية فرساي ١٩١٩م)، ص٧٢.

(٨) عفيفي، أمين مصطفى وأحمد عزت عبد الكريم، **تاريخ أوروبا الاقتصادي**، (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٥٤م)، ص٩٣.

(٩) الشيخ، رياض، **محاضرات في الاشتراكية**، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٧م)، ص١٠٦.

(10) Karl Marx, Op. Cit., p.3.

(١١) عفيفي، مرجع سابق، ص٣٠١.

(12) Annes Mathide Wergaland,Op. Cit., p.133.

(١٣) لاجوجي، جوزيف، **المذاهب الاقتصادية**، ترجمة: ممدوح حقي، (بيروت: منشورات عويدات، ١٩٧٠م)، ص٣٧.

(١٤) الجمل، شوقي عطا الله وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم، **تاريخ أوربا من النهضة حتَّى الحرب الباردة**، (القاهرة: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، ٢٠٠٠م)، ص١٧٨.

(١٥) رمضان، مرجع سابق، ص٧٢.

(16) Ann Margaret Doyle, *Social Equality in Education A Comparative Histori-cal.. Study of France and England*, Submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Ph. D., In statute of Education, University of Londone, 2013, Pp.87-88.

(١٧) هوبزباوم، إريك، **عصر الثورة أوربا (١٧٨٩-١٨٤٨م)**، ترجمة: فايز الصباغ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧م)، ص٣٩٢.

(18) Max shachtman, *1871 Paris Commune*, Daily worker pubulishing co., Chicago, No. D., p.39.

(19) Johnathan Richard Hill, *The Revolutions of 1848 in Germany, Italy, and France, Seniop Honors theses*, Michigan: Honors College, Eastern Michigan University, 2005, p.34.

(٢٠) العامر، يقظان سعدون، **خصوصيات استعمار الجمهورية الفرنسية الثالثة (١٨٧٠-١٩١٤م)**، (بغداد: دار مكتبة عدنان، ٢٠١٣م)، ص٧٠.

(٢١) الشيخ، مرجع سابق، ص١٠٨.

(٢٢) لوبون، غوستاف، **روح الاشتراكية**، ترجمة: محمد عادل زعيتر، (القاهرة: المطبعة العصرية، د.ت.)، ص٤٠.

٢٣ (٢٣) البرعي، أحمد حسن، **الثورة الصناعية وآثارها الاجتماعية والقانونية**، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٢م)، ص٢٧٥.

(٢٤) عفيفي، مرجع سابق، ص٣٠٢.

(٢٥) **مذكَّرات لينين عن الحرب الأوربية**.. ماضيها وحاضرها، ترجمة: أحمد رفعت، (القاهرة: مكتبة النافذة، ٢٠١٠م)، ص٤٨.

(٢٦) البرعي، مرجع سابق، ص٢٧٠.

(٢٧) نامق، صلاح الدين، **أُسس علم الاقتصاد الاشتراكي**، ط٤، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٨م)، ص١٢٧.

(٢٨) العامر، مرجع سابق، ص٦٩.

(٢٩) مرسوم حرَّره القاضي بيير ألارد Pierre Alarde، تمَّ بموجبهِ حظر تأسيس المنظَّمات والروابط العمَّالية في

فرنسا، كما نظَّم العمل وألغى السيطرة غير المُشَّرعة من بعض الشركات، أو تمدد نفوذها السياسي والاقتصادي. يُنظر:

The New Encyclpaedia Britannica, Vol.7, Inc., Chicago: 1985, p.214.

(30) Louis Levine, Syndicalism in France, London: Longmans, 1910, p.19.

(31) Louis Levine, Op. Cit., p.129.

(٣٢) مرسوم حرَّره المحامي إسحاق لوشابوليه Le cgpellier، وجاء متمماً لمرسوم (ألارد)، الصادر في آذار ١٧٩١م، والذي حضر بمُوجبهِ عمل المنظَّمات والنقابات العمَّالية، ومنع كذلك تجمع وتظاهر الفلَّاحين والعمَّال. يُنظر:

The New Encyclpaedia Britannica, Vol,7, p.214.

(٣٣) لوفران، جورج، **الحركة النقابية في العالم**، ترجمة: إلياس مرعي، (بيروت: منشورات عويدات، ١٩٧٣م)، ص٢٧-٢٨.

(٣٤) لوفران، جورج، **الحركة النقابية.. تاريخ نضال الطبقة الشغيلة العالمية في سبيل حياة الرفاهية والكرامة**، ترجمة: حامد أحمد المبروك، (تونس: دار الكتب الشرقية، د.ت.)، ص٢٣.

(٣٥) البرعي، مرجع سابق، ص٣٥٤.

(36) Louis Levine, Op. Cit., p.22.

(٣٧) عفيفي، مرجع سابق، ص١٩٢-١٩٣.

(38) Carroll D. Wright, *Coalmine Lobar in Europe*, Washington: Government Printing Office, 1905, p.235.

(39) Louis Levine, Op. Cit., Pp.20-21.

(٤٠) البرعي، مرجع سابق، ص٣٥٥.

(٤١) لوفران، مرجع سابق، ص٢٨-٢٩.

(٤٢) هوبزباوم، مرجع سابق، ص٣٩٤.

43 (43) Max Shachtmmn, Op. Cit., p.30.

(٤٤) ولد نابليون عام ١٧٦٩م، أصبح ضابط مدفعية في الجيش الفرنسي، ذاع صيته بداية الثورة الفرنسية، نظَّم حملةً عسكرية ضدَّ مصر عام ١٧٩٨م، وتولَّى الحكم في فرنسا عام ١٧٩٩م، بصفتهِ قنصل أول. وفي عام ١٨٠٤م أعلن نفسه إمبراطوراً، هُزم عام ١٨١٤م من قبل التحالف الأوروبي، ونُفي إلى جزيرة ألبا. توفي عام ١٨٢١م. يُنظر:

The New Encyclopaedia Britannica, Vol.18, p.509.

(٤٥) للتفصيل أكثر عن التطورات السياسية في فرنسا، يُنظر:

M. Michelet, *History of France*, London: Tr. G. H. Smothn, Wnittaher and Co., Vol. II., No. D., Pp.217-235.

(٤٦) شرام، ستيوارت وهيلين كارير دنكوس، **الماركسية اللينينية أمام مشاكل الثورة في العالم غير الأوربي**، ترجمة: زهير الحكيم، (بيروت: دار الحقيقة للطباعة والنشر، ١٩٧٠م)، ص١٤٠.

(47) Victor Duruy, *A history of France*, New York: Tr. M. Cary, Thomas Y. Crowell Company Publishers, 1920, Pp.586-590.

(٤٨) راشد، زينب عصمت، **تاريخ أوربا الحديث في القرن التاسع عشر**، (القاهرة: دار الفكر العربي، د.ت.)، ص٣٠٢.

(٤٩) مصطلح ارتبط بالقرن التاسع عشر مع مطالب مسيحية للعمل السياسي واقتصادي، ويُشير إلى مبادئ وحركات متنوعة تدافع عن تطبيق للمبادئ الاشتراكية في المسيحية، وأسماها سان سيمون بـ(المسيحية الجديدة) للدفاع عن حقوق الفقراء. يُنظر: السوداني، صادق حسن، **دائرة معارف التاريخ الحديث والمعاصر الموجزة**، (بغداد: مؤسَّسة ثائر العصامي للطباعة والنشر، ٢٠١٨م)، ص١٠١.

(50) Parker Thomas Moon, *The Labor Problem and The Social Catholic Movement in France.. A study in the History of Social politics*, New York: The Macmillan Company, 1921, p.28.

(٥١) لوبون، مرجع سابق، ص٢٢.

(52) Louis Levine, Op. Cit., p.24.

(٥٣) البرعي، مرجع سابق، ص٣١٩-٣٢٠.

(٥٤) ولد لويس الثامن عشر عام ١٧٩٥م في باريس، وهو

أخ لويس السادس عشر وعم لويس السابع عشر، إلَّا أنَّ وفاة ابن أخيه عام ١٧٩٥م، أتاحت له الفرصة للوصول إلى الحكم عام ١٨١٤م، بعد هزيمة نابليون، وبمُوجب معاهدة فينا ١٨١٥م أصبح ملكاً على فرنسا. توفِّي عام ١٨٢٤م. يُنظر:

The New Encyclopaedia Britannica, Vol.17, p.510.

(55) Andre Maurois, *A History of France*, London: Jonathan cap, 1959, Pp.73-86;

نعنعي، عبد المجيد، **أوربا من بعض الأزمنة الحديثة والمعاصرة (١٤٥٣-١٨٤٨م)**، (بيروت: دار النهضة العالمية، ١٩٨٣م)، ص٣٢٨.

(٥٦) المقرحي، ميلاد أ.، **تاريخ أوربا الحديث (١٤٥٣-١٨٤٨م)**، (بنغازي: منشورات جامعة قان يونس، ١٩٩٦م)، ص٣٦٧.

(٥٧) بوليتزر، جورج وآخرون، **أصول الفلسفة الماركسية**، ترجمة: شعبان بركات، (بيروت: منشورات المكتبة العصرية، د.ت.)، ج١، ص٢٦٩.

(٥٨) رمضان، مرجع سابق، ص٧٣.

(٥٩) فيلسوف واقتصادي وصحفي ومؤرِّخ، ولد عام ١٧٦٠م في باريس، دعا إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، فضلاً عن الاهتمام بالصناعة. توفِّي عام ١٨٢٥م. يُنظر:

The New Encyclopedia Britannica, Vol.15, p.335.

(٦٠) الشيخ، مرجع سابق، ص١٠٩.

(61) Parka Thomas Moon, Op. Cit., p.27.

(٦٢) فرجية، مرجع سابق، ص٧٨.

(٦٣) البرعي، مرجع سابق، ص٧٨.

(٦٤) هوبزباوم، مرجع سابق، ص٣٢٦-٣٤٨.

(65) Parker Thmas Moon, Op. Cit., p.6.

(٦٦) المقرحي، مرجع سابق، ص٣٦٥.

(٦٧) نوار، عبد العزيز سليمان ومحمود محمد جمال الدين، **التاريخ الأوربي الحديث من عصر النهضة حتَّى نهاية الحرب العالمية الأولى**، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٩م)، ص٣٢٢.

(٦٨) توشار، جان، **تاريخ الأفكار السياسية**، ترجمة: ناجي الدراوشة، (دمشق: دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر، ٢٠١٠م)، ص٧٦٠.

(69) Louis Levine, Op. Cit., p.32.

(٧٠) البرعي، مرجع سابق، ص٣٨٨.

(٧١) ولد شارل العاشر عام ١٧٥٧م في باريس، وهو آخر ملوك سلالة أسرة آل بوربون في فرنسا، تولَّى الحكم بعد أخيه لويس الثامن عشر عام ١٨٢٤م، أُطيح بهِ في ثورة تموز ١٨٣٠م. توفِّي عام ١٨٣٦م. يُنظر:

The New Encyclopedia Britannica, Vol. 3, p.108.

(٧٢) للتفصيل أكثر عن التطورات السياسية في فرنسا، يُنظر:

Albert Guerand, *France.. A modern History*, New York: Ann Arbir, the University of Michigan press, 1969, Pp.47-52.

(٧٣) ماركس أنجلس، مختارات، (موسكو: دار التقدم، د.ت.)، ج٣، ص٦٧.

(٧٤) البرعي، مرجع سابق، ص٣٨٩.

(٧٥) المرجع نفسه، ص٢٨٤-٣٢٧.

(٧٦) لوبون، مرجع سابق، ص٤٢.

(٧٧) ولد بولنياك عام ١٨٧٠م في باريس، عَمِل في السياسة منذ شبابهِ وكان من أشد أعداء الثورة الفرنسية، بعد عام ١٨١٥م تدرَّج في المناصب الدبلوماسية حتَّى أصبح سفير فرنسا في بريطانيا عام ١٨٢٨م، أصبح رئيس الوزراء عام ١٨٢٩م. توفِّي عام ١٨٤٧م. يُنظر:

The New Encyclopaedia Britannica, Vol.19, p.560.

(78) Andre Maurois, Op. Cit., Pp.363-366.

(٧٩) نوار، مرجع سابق، ص٣٢٣.

(٨٠) السبكي، آمال، **أوروبا في القرن التاسع عشر.. فرنسا في مئة عام**، (جدَّة: عالم المعرفة، ١٩٩٥م)، ص٨٢؛ المقرحي، مرجع سابق، ص٣٦٨.

(81) Ansre Maurios, Op. Cit., p.367.

Workers and their role in building the state Labor movement in France (1789-1830) as a model

Dr. Qassim Abd al-Amier Wassim

Al-Mostansiriyyah University / College of Education

Abstract:

According to the collaboration of the results of the industrial revolution and the results of the French revolution on 1789, it stated the first brick in building the working class in France which derived its force from the French revolution and industrial development.

The working class took on its responsibilities in completing its marsh and struggle for the achievement of the aims of the revolution represented by human rights through the achievement of the fairness and equality in wages and securing fair living. The successive governments for the period of 1789-1830 neglecting the labor and the implementation of the working-class laws were legislate after the revolution.

As an important class of French classes in the French society which had a clear effect in both political and economical fields in 1880 according to the effect in participation of the working class in dropping the kingdom of al-Brobon.

This thing allowed the workers after their gathering in these cities to perform a prominent role in constructing the State›s institutions and effectively participate in the political and economic life. This role started to escalate day after the other and found its echo in the French society which witnessed a class struggle then.

The nature of the topic necessitated to be divided into an introduction, preface and four sections, the preface addressed the workers› situations before the 1789 revolution, as France between 1789 and 1815 saw political and economic developments reflected on the workers› conditions, which was reviewed by section one «The Industrial Development and Its Impact on French Workers 1789-1797». Also during that period, a set of workers› laws were issued attempting to regulate the workers› affairs within the political variables lived by France after the revolution, which was addressed by section two «The Workers› Laws Issued after the Revolution». After Napoleon Bonaparte took the rule (1797-1815), France saw political developments directly reflected on the French working class, which was discussed by section three «The Working Class Development under Napoleon›s Rule 1797-1815», yet his rule did not last long and then the rule of the Barbon returned in France which was accompanied by a prominent activity of the workers, which was tracked by section four «The Workers› Situations in France under the Return of the Barbon to the Rule 1815-1830». As for the conclusion, it included the most important conclusions the researcher arrived at.